اشرف على ضبط أكبر تاجر لمادة الكيميكال المخدرة

الفهد : رجال الأمن جاهزون لحماية الوطن والمواطنين

■ رفعت مذكرة للجهات المعنية لإدراج المادة تحت مواد المخدرات لتغليظ العقوبة

■ هذه الضبطية تؤكد على جاهزية رجال الأمن وتفانيهم في أداء عملهم

الفريق الفهد يشرف على الضبطية

جانب من المضبوطات

تحت اشراف وقيادة وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان فهد الفهد رجال الإدارة العامة لمكافحة المخدرات يضبطون اكبر تاجر لمادة الكيميكال المخدرة وهو مواطن ومعه شريكه عراقي الجنسية.

وعاين الفريق الفهد الضبطية واستمع الى تفاصيلها" انه وردت معلومات الى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات تفيد ان هناك مواطن يقوم بجلب وترويج مادة الكيميكال المخدرة بالبلاد وعلى ضوء تلك المعلومات تم تكثيف التحريات وجمع الاستدلالات والمراقبة المستمرة لمدة شهر والتي اكدت صحة المعلومات الواردة وعليه تم استصدار إذن من النيابة العامة لضبطه وتم تكليف أحد المصادر السرية لشراء كمية من المادة الكيميكال المخدرة التي بحوزته وقد ابدى استعداده لبيع المصدر السري تلك الكمية وفي المكان والموعد المحدد لإتمام عملية الاستلام والتسليم تم ضبط المواطن بمنطقة شرق بالقرب من أحد المجمعات التجارية وبحوزته مادة الكيميكال".

وفي التفاصيل كذلك " انه بمواجهة المتهم المدعو عادل عبدالله مواليد 1970 بما تم ضبطه بحوزته وما لدينا من معلومات اعترف بان معه شريك اخر هو المدعو علي صادق جاسم محمد -عراقي الجنسية ويبلغ من العمر 22 عاما كما اعترف ان لديه مكتب باحد المجمعات التجارية به معمل لخلط وتعبئة مادة الكيميكال ومن ثم ترويجها داخل البلاد وبالانتقال إلى المكتب تم العثور على كمية كبيرة من مادة الكيميكال المخدرة وعدة مواد اخرى لخلطها مع مادة الكيميكال وأكياس مستوردة فارغة لتعبئة تلك المادة وجهاز الكتروني خال لكبس الاكياس وبالتحقيق معه اعترف بانه يقوم بعمل طلبيات خارجية من احدى الدول الاوربية على انها مستحضرات تجميل للنساء وهي في الأصل مادة الكيميكال المخدرة كما يقوم بوضع أسماء وهمية على الطلبيات للتمويه ويكون داخل صندوق الطلبية مستحضرات تجميل ضمن مادة الكيميكال".

هدفنا الأول ضبط كبار موردي ومروجي هذه المادة الخطرة

ونقل الفريق الفهد لرجال الإدارة العامة لمكافحة المخدرات تحيات وشكر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد على جهودهم المتميزة والدائمة في ضبط موردي هذه المواد الخطرة على المجتمع.

ووجه الفريق الفهد جزيل الشكر للخالد لما يقدمه من دعم لرجال الداخلية ليمكنهم من توجيه الضربات الاستباقية والوقائية لهؤلاء المجرمين

واشاد وكيل وزارة الداخلية بجهودهم في ضبط واحد من أكبر موردي مادة الكيميكال المخدرة الخطرة على المجتمع.

مؤكداً انه سيتم رفع مذكرة من قبل وزارة الداخلية لرفعها للجهات المعنية لتحويل مادة الكيميكال المخدرة من مواد مؤثرات عقلية الى جدول مواد المخدرات لتغليظ العقوبة.

واكد الفريق الفهد على جاهزية رجال الامن وتفانيهم في اداء واجبهم المتمثل في حماية الوطن والحفاظ على سلامة المواطنين والمقيمين مدللا على ذلك بالإنجازات المستمرة للأجهزة الامنية في التصدي لآفة المخدرات وتعقب مروجيها والمتاجرين بها والعمل على القضاء عليها بشتى الوسائل والسبل.

وأكد الفريق الفهد ان هدفنا هو ضبط كبار موردي ومروجي هذه المادة الخطرة ومواد المخدرات للقضاء على الرأس المدبر لهذه المواد الخطرة على حياة جميع افراد المجتمع.

جانب اخر من المضبوطات

احد الاجهزة

المتهمان

بعد أن أحال بعضهم للتقاعد والتدوير

النصف : قرارات العبيدي ليست سوى عملية انتقامية من بعض الأطباء

■ تدوير مدراء المناطق أصبح في عهد الوزير عقوبة إدارية للبعض وتنفيعاً للبعض الآخر

■ الأطباء في جميع دول العالم كلما تقدم بهم العمر زاد علمهم ونضجت خبرتهم

راكان النصف

قال النائب راكان النصف ان قرارات وزير الصحة د. علي العبيدي الأخيرة بالإحالات للتقاعد والتدوير ليست سوى عملية انتقامية من بعض الأطباء والقياديين في الوزارة لافتا الى ان العبيدي ركب موجة القرارات السياسية لتثبيت مقاعده في "الصحة" في حال تم حل مجلس الأمة واستقالة الحكومة.

وبين النصف في تصريح صحفي اليوم ان وزارة الصحة لم تشهد في عهد العبيدي أي تطوير او تنمية بل عاشت أهم مؤسسة حكومية في حالة عدم استقرار وتخبط بقرارات عشوائية وغياب للرؤية المستقبلية.

مضيفا ان الوزير في يوليو 2015 أصدر قرارا بالتدوير بين المناطق الصحية والمستشفيات والإدارات المركزية وفي ابريل 2016 أصدر قرارا مشابها بالتدوير بين القطاعات الصحية وفي أكتوبر 2016 أصدر قرارا بالتدوير أيضا والإحالات للتقاعد وتكرار بعض الأسماء في قرارات التدوير ومن ثم قرار الإحالة للتقاعد يؤكد ان تلك القرارات لا تعكس فكرة التطوير وضخ دماء شابه في الوزارة بقدر ما تؤكد إما تخبط الوزير او تنفيذ أجندة خاصة به.

وأضاف ان فكرة تدوير مدراء المناطق الصحية والمستشفيات او حتى الإحالات للتقاعد أصبحت في عهد العبيدي عقوبة إدارية للبعض وتنفيع للبعض الآخر وليست وسيلة إرتقاء بالقطاع الصحي بوزارة الصحة التي اصبحت خارج الخدمة بل الاصح ان يطلق عليها إسم "وزارة الصحة الخارجية" نظرا للجريمة الكبرى التي ارتكبت في عهد "وزير العلاج السياحي".

وقال النصف ان الأطباء تحديدا في جميع دول العالم كلما تقدم بهم العمر زاد علمهم ونضجت خبرتهم وهو ما عكسه قانون الخدمة المدنية الذي استثنى تلك الشريحة من شرط العمر ورفعه الى سن الـ 75 عاما وهو ما لا يفهمه "وزير العلاج السياحي" الذي اصدر قرارات بالتخلص من الخبرات الوطنية بالإحالة الى التقاعد او بوضعهم في أرفف ديوان الوزارة. وشدد على ان من يُرسل في عهده أكثر من 10 آلاف مريض ومتمارض في سنة واحدة ومن يهدر في عهده 750 مليون دينار للعلاج السياحي ومن ترتفع في عهده اسعار الأدوية الى اضعاف مضاعفة ومن تتكدس في عهده أدوية منتهية الصلاحية بالمخازن ومن في عهده تأخذ شركات لا يزيد رأس مالها عن 50 الف دينار مناقصات بالملايين لمشاريع وهمية ومن في عهده يُضرب بموافقات وملاحظات الجهات الرقابية بالدولة عرض الحائط لا يمكن إلا أن يطلق عليه "عهد الفساد الصحي" بإدارة "وزير العلاج السياحي".

الداخلية : ضبط مصنع خمور في منطقة الرميثية

الادوات المستخدمة في تصنيع الخمور

ذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني ان رجال مديرية امن محافظة حولي تمكنوا من ضبط مصنع للخمور في منطقة الرميثية.

وأوضحت انه في التفاصيل اثناء قيام احدى دوريات مديرية امن محافظة حولي بتجوالها في منطقة الرميثية تمت مشاهدة شخصين من الجنسية الاسيوية يحملون اكياس وعند مشاهدتهم للدورية قاموا برمي الاكياس والهروب جريا على الاقدام.

وأضافت انه عند متابعة رجال الامن لهم قاموا بالدخول لاحد المنازل حيث كان باب المنزل مفتوح مما استدعى دخول رجال الامن خلفهم وضبطهم هم واشخاص اخرين من الجنسية الاسيوية وقد تبين بان المنزل (مصنع خمور) وعثر على اجهزه ومواد لتصنيع الخمور بالإضافة الى عدد ١٨٦ زجاجة يشتبه بداخلها مواد مسكره وتم التاكد من الاكياس التي تم رميها في بادئ الامر وتبين بداخلها على عدد ٦ زجاجات يشتبه انها مواد مسكرة.